القرار IG.26/8

الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعها الثالث والعشرين،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/76 الصادر في يوليو 2022، المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"،

إذ تشير كذلك إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادر في 15 مارس/آذار 2019، UNEP/EA.4/Res.21 المعنون "نحو كوكب خالٍ من التلوث"،

إذ تشير كذلك إلى قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة الصادرة في 6 ديسمبر/كانون الأول 2017، UNEP/EA.3/Res.10 "معالجة تلوث المياه لحماية النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه واستعادتها"، المؤرخ في 15 مارس/آذار 2019، UNEP/EA.4/L.12 و "حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛" المؤرخ في 2 مارس/آذار 2022، UNEP/EA.5/Res.9 "البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود"،

ومراعاة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولها لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، وتحديداً المادة 5 منها، التي تنص على وضع خطط عمل وبرامج وطنية وإقليمية تحتوي على التدابير والجداول الزمنية لتنفيذها؛ والمادة 15 (الفقرة 3) التي تنص على الإلزامية القانونية للتدابير وجداولها الزمنية،

إذ تشير إلى القرار IG.24/10 بشأن العناصر الرئيسية للخطط الإقليمية الست للحد من/منع التلوث البحري من المصادر والأنشطة البرية الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (COP 21) (نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر/كانون الأول 2019)،

إذ تدركُ الحاجة الملحة لتعزيز العمل بالتآزر مع المبادرات الإقليمية والعالمية ذات الصلة، مثل الصفقة الأوروبية الخضراء (2019)، وجدول الأعمال المتعلق بالمياه العائد للاتحاد من أجل المتوسط،

إذ تشير إلى القرار IG.19/5 بشأن صلاحيات مكونات خطة عمل البحر المتوسط (COP 16) (مراكش، المغرب، 3-5 نوفمبر 2009)، ولا سيما صلاحيات برنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط (MED POL)،

وبعد أن تم النظر في تقرير اجتماع جهات الاتصال لبرنامج تقييم ومراقبة التلوث في البحر الأبيض المتوسط MED POL (أثينا، 24-26 مايو/أيار 2023)، وكذلك تقارير الاجتماعين الأول والثاني لمجموعات عمل الخبراء المعينين لوضع الخطط الإقليمية بشأن الزراعة وتربية الأحياء المائية وإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية في البحر الأبيض المتوسط (أثينا، أكتوبر 2022 ومايو 2023)،

1. تُقر الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية في إطار المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، الواردة في الملحق الأول بهذا القرار؛
2. تأخذ علماً بخطة العمل والجدول الزمني لتنفيذ مواد الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية، الواردة في الملحق الثاني لهذا القرار؛
3. تدعو الأطراف المتعاقدة إلى التنفيذ الفعال للخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية وتقديم تقرير إلى الأمانة وفق اللازم، بحسب أحكام المادة 8 من القرار؛
4. تطلب من الأمانة (MED POL) أن تقدم، بناء على الطلب ورهناً بتوافر الأموال، المساعدة اللازمة للأطراف المتعاقدة لتنفيذ التدابير المنصوص عليها في الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية؛
5. تحث الأطراف المتعاقدة والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات المانحة على المساهمة في تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية وفقاً للصلاحيات المحددة لكل منها.

الملحق 1
الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية

الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية

المادة 1
تعريف المصطلحات

لغرض هذه الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية والمشار إليها فيما بعد باسم "الخطة الإقليمية":

"الممارسات الإدارية الفضلى (BMP)" هي ممارسات مادية و/أو هيكلية و/أو إدارية تعمل، عند استخدامها منفردة أو مجتمعة، على الحد من التأثيرات النوعية والكمية لمياه الأمطار. المصطلح مرادف لتدابير التحكم في مياه الأمطار ونظام التصريف المستدام والتنمية منخفضة الأثر.

أ. "البنية التحتية الخضراء (GI)" هي مجموعة من التدابير التي تستخدم أنظمة النباتات أو التربة، أو الأرصفة النفّاذة للماء أو غيرها من الأسطح أو الركائز النفّاذة، أو جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، أو تنسيق المواقع لتخزين مياه الأمطار أو تسريبها أو تبخيرها وتقليص التدفقات إلى أنظمة الصرف الصحي أو إلى المياه السطحية.

ب. "التنمية منخفضة الأثر (LID)" تشير إلى تطوير الموقع مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من هيدرولوجيته الطبيعية، مثل التسرّب، وتيرة التدفقات وحجمها، وتجدّد المياه الجوفية.

ت. "التدابير غير الهيكلية للتحكم في مياه الأمطار" هي الممارسات الإدارية الفضلى التي تعتمد على تدابير طبيعية للحد من تدفق مياه الأمطار ومستويات التلوث، وبالتالي، فهي لا تتطلب جهود بناء كبيرة وتعزز تقليص الملوثات بالقضاء على مصادر التلوث.

ث. "مياه الأمطار" هي جزء من الأمطار التي لا تتسرب بشكل طبيعي إلى الأرض أو تتبخر، ولكنها تتدفق من أسطح المنازل أو الشوارع المعبّدة أو الطرق السريعة أو مواقف السيارات أو الجريان السطحي أو التدفق الداخلي أو القنوات أو الأنابيب إلى قناة مياه سطحية محددة أو قناة تصريف تم بناؤها.

ج. "نظام تجميع مياه الأمطار" هو مجموعة من البنى، بما في ذلك أحواض التخزين وقنوات وخطوط التصريف المحاذية للطرق، والأنابيب تحت الأرض، والمصممة لجمع مياه الأمطار من المناطق المأهولة وتصريفها، مع أو بدون معالجة إلى المسطحات المائية المحلية، مثل الجداول والأنهار والمياه الساحلية.

ح. "تدابير التحكم في مياه الأمطار " هي أفضل الممارسات التي تعتمد على بناء البنية التحتية والمرافق وتشغيلها للتحكم في كمية تدفق مياه الأمطار من المناطق الحضرية ونوعيتها.

خ. "الجريان السطحي في المناطق الحضرية" يعني مياه الأمطار ومياه ذوبان الثلوج الآتية من التجمّعات، والتي يتم جمعها عادة عن طريق المجاري المشتركة أو المنفصلة.

المادة 2
النطاق والهدف

1. المنطقة التي تنطبق عليها الخطة الإقليمية هي المنطقة المحددة وفقًا للمادة 3 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS)، والتي تتكون من منطقة البحر الأبيض المتوسط على النحو المحدد في المادة 1 من الاتفاقية؛ الحوض الهيدرولوجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ المياه على جانب اليابسة من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض المياه الإقليمية وتمتد، في حالة المجاري المائية، إلى حد المياه العذبة؛ المياه قليلة الملوحة والمياه الساحلية المالحة بما في ذلك المستنقعات والبحيرات الساحلية؛ والمياه الجوفية المتصلة بالبحر الأبيض المتوسط.
2. تنطبق الخطة الإقليمية على إدارة مياه الأمطار الحضرية في التجمعات الحضرية الواقعة في المناطق الساحلية أو الأحواض الهيدرولوجية التي تصب في البحر الأبيض المتوسط.
3. وتهدف الخطة الإقليمية إلى التحكم في جريان مياه الأمطار ومنع دخول الملوثات والنفايات الأخرى إلى المياه المستقبلة وتقليلها بشكل كبير.

المادة 3
الحفاظ على الحقوق

4. يجب ألا تخل أحكام هذه الخطة الإقليمية بالأحكام الأكثر صرامة ذات الصلة بإدارة مياه الأمطار الحضرية الواردة في الآليات أو البرامج الوطنية أو الإقليمية أو الدولية الحالية أو المستقبلية.

المادة 4
المبادئ التوجيهية

5. تمت صياغة تدابير الخطة الإقليمية وفقاً للمبادئ التالية:

أ. إن الإدارة المتكاملة لمياه الأمطار تقضي بدمج تخطيط مياه الأمطار في المناطق الحضرية مع التخطيط الحضري الشامل ومع التصاميم الخاصة بالمدن.

ب. تساهم الأحجام المتزايدة لمياه الأمطار في المناطق الحضرية بالإضرار بموائل الأنواع الحية وتلويث مصادر مياه الشرب الحساسة، وتدهور مجاري المياه والأنهار والبحيرات وغيرها من المسطحات المائية في المناطق الحضرية، فضلاً عن التأثير على الاستخدامات الترفيهية.

ت. من الأفضل التخطيط لتدابير التحكم في جريان مياه الأمطار في المراحل الأولى من تطوير المناطق الحضرية الجديدة التي يتم إنشاؤها بالقرب من مصدر التلوث في مناطق التنمية الحضرية الجديدة أو القائمة.

ث. ينبغي اعتماد الإدارة المتكاملة لمياه الأمطار في سياق تدابير التكيّف لمعالجة تغير المناخ والتخفيف من آثار الحوادث الهيدرولوجية الحادّة.

المادة 5
التدابير

I. <u>الإطار التنظيمي للإدارة المتكاملة لمياه الأمطار</u>

6. بحلول عام 2028، يتعيّن على الأطراف المتعاقدة إنشاء إطار تنظيمي لتقليص حجم جريان مياه الأمطار والتدفقات في حالة الذروة، كما ومعالجة آثار التلوث المرتبطة بها. لتحقيق هذا الهدف، تقوم الأطراف المتعاقدة ب:

أ. تطوير خطط إدارة مياه الأمطار تتضمن تدابير التحكم في مياه الأمطار غير الهيكلية والهيكلية التي تغطي، حسب الاقتضاء، العناصر المذكورة في الملحق.

ب. التأكد من أن خطط تصريف مياه الأمطار وغيرها من مياه الصرف الصحي (في حالة اعتماد أنظمة مدمجة لتجميع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي) تعتمد على حدود التصريف بدلاً من الحدود الإدارية.

ت. تنظيم تطوير استخدام الأراضي في المستقبل للحفاظ على أكبر قدر ممكن من هيدرولوجيتها الطبيعية للحد من فيضان مياه الأمطار، وزيادة تسريبها، كما والسماح بتجميع مياه الأمطار حيثما أمكن ذلك للاستخدامات المنزلية أو الصناعية أو أية استخدامات أخرى (مثل أنظمة الصرف المستدامة؛ والتنمية منخفضة الأثر، وما إلى ذلك).

ث. تحديد المصادر التي تساهم في التلوث من جراء مياه الأمطار واعتماد التدابير اللازمة للحد من هذا التلوث.

ج. وضع برامج مراقبة المسطحات المائية (مثل البحيرات ومجاري المياه والمياه الجوفية وما إلى ذلك)، حسب الاقتضاء، من أجل اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة.

II. <u>تنفيذ تدابير التحكم في مياه الأمطار في المناطق الحضرية</u>

7. بحلول عام 2030، يجب على الأطراف المتعاقدة تنفيذ الخطط المعتمدة لإدارة مياه الأمطار، تمهيداً لاختيار تدابير التحكم غير الهيكلية والهيكلية التي ينبغي تطبيقها والمنصوص عليها في العناصر التوجيهية الواردة في الملحق الملحق بهذا القرار. لتحقيق هذا الهدف، تنظر الأطراف المتعاقدة في العناصر التالية لإدراجها في خطط إدارة مياه الأمطار، حسب الاقتضاء:

أ. إقامة بنية تحتية خضراء مكمّلة لشبكات الأنابيب في المناطق الحضرية الحالية والمجهزة بأنظمة تجميع منفصلة، كما وتطبيق الممارسات الإدارية الفضلى في المناطق التي تم تطويرها حديثًا كما هو موضح في الملحق.

ب. إنشاء أنظمة منفصلة لمياه الصرف الصحي البلدية (المياه السوداء من المراحيض والمياه الرمادية ومياه الصرف الصناعي) عن الجريان السطحي في المناطق السكنية والتجارية والصناعية المطورة حديثًا.

ت. الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الفيضانات التي تتسبب فيها الأمطار والتي تتدفق مياهها غير المعالَجة من أنظمة التجميع المدمَجة الموجودة لمياه الأمطار أو ذوبان الثلوج، ولمياه الصرف الصحي المنزلية، ولمياه الصرف الصناعي في نفس الأنابيب، مع التركيز على التدابير التالية، حيثما ينطبق ذلك، وفق الترتيب الهرمي:

i. فصل المناطق غير النفاذة عن أنظمة الصرف الصحي المدمَجة؛

ii. تطبيق البنية التحتية الخضراء (GI) حيثما أمكن لتقليص تدفقات مياه الأمطار واستعادتها على النحو المبين في الملحق؛ و

iii. توفير سعة تخزين إضافية (أحواض الترسيب) في المناطق السكنية والسياحية والصناعية لتجميع ومعالجة مياه الفيضانات (التدفقات الأولى) التي تحتوي على أحمال ملوثة ثقيلة من أجل ضمان القدرة الكافية للنظام لاستيعاب ذروة التدفق في حالة هطول أمطار غزيرة.

III. تشغيل أنظمة مياه الأمطار في المناطق الحضرية وصيانتها

8. بحلول عام 2028، يتعين على الأطراف المتعاقدة القيام بالصيانة الموسمية المناسبة لأنظمة تجميع مياه الأمطار لضمان تشغيلها بكفاءة والحيلولة دون وقوع أية فيضانات أو تلوث. ولتحقيق لهذا الهدف، يتعين على الأطراف المتعاقدة تنفيذ التدابير التالية، على الأقل:

أ. الاحتفاظ بقائمة جرد مستكملة للبنية التحتية لمياه الأمطار ومصادر التلوث مثل المواقع وظروف تشغيل المنشآت الخاصة بالمياه الفائضة؛ بالإضافة إلى منشآت تخزين مياه الصرف الصحي، وذلك من أجل اكتساب فهم أفضل لحدوث فيضانات مياه الأمطار وتأثيراتها على جودة المسطحات المائية المتلقّية، بما في ذلك المستجدات المحتملة بسبب تغير المناخ.

ب. تخطيط وتنفيذ الصيانة المنتظمة للطرق، وكنس الشوارع، وصيانة مصارف مياه الأمطار والخطوط الهاتفية المباشرة للاستجابة عند حدوث عواصف مطرية، وصيانة المواقع الطبيعية والمنتزهات.

ت. إجراء مراقبة منتظمة لكمية ونوعية مياه الأمطار في منشآت مياه الأمطار الحضرية الرئيسية (على سبيل المثال، طرق الأخذ المستمر للعينات المُرَجَّحة حسب التدفق والتي تعتمد على البيانات الخاصة بالتدفق وجودة المياه) بهدف تحديد عتبات لكمية ونوعية مياه الأمطار في المسطحات المائية، مع الأخذ في الاعتبار المعايير واللوائح الوطنية المتعلقة بالمياه.

المادة 6
المساعدة الفنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات

9. لغرض تسهيل التنفيذ الفعال للمادة الخامسة من هذه الخطة الإقليمية، تتعاون الأطراف المتعاقدة على تنفيذ وتبادل وتشارك أفضل ممارسات الإدارة لتطبيق تدابير التحكم في مياه الأمطار الواردة في ملحق هذه الخطة الإقليمية، إما بشكل مباشر أو بدعم من الأمانة. ولتحقيق هذا الهدف، تتعاون الأطراف المتعاقدة أيضًا في وضع مبادئ توجيهية مشتركة لأفضل الممارسات المتعلقة بمياه الأمطار.

المادة 7
الجدول الزمني للتنفيذ

10. يتعين على الأطراف المتعاقدة تنفيذ التدابير الواردة في هذه الخطة الإقليمية وفقا للجداول الزمنية المحددة لكل منها.

المادة 8
إعداد التقارير

11. يتعيّن على الأطراف المتعاقدة تقديم تقارير حول تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذه الخطة الإقليمية بما يتماشى مع متطلبات الإبلاغ والجداول الزمنية المنصوص عليها في المادة 26 من الاتفاقية والمادة 13، الفقرة 2 (د) من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية (LBS).

المادة 9
الدخول حيز التنفيذ

12. تدخل الخطة الإقليمية الحالية حيز التنفيذ وتصبح ملزمة في اليوم الـ 180 الذي يلي تاريخ الإخطار من قبل الأمانة وفقًا للفقرتين 3 و4 من المادة 15 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من المصادر والأنشطة البرية.

الملحق 1

عناصر توجيهية لأفضل ممارسات الإدارة، بما في ذلك تدابير التحكم في مياه الأمطار الهيكلية وغير الهيكلية في المناطق الحضرية في إطار تنفيذ المادة الخامسة بشأن التدابير

لتنفيذ المادة الخامسة بشأن تدابير الرقابة الهيكلية وغير الهيكلية التي يجب مراعاتها لمنع تدفقات مياه الأمطار والحد منها ومعالجتها، وإبطاء تدفق مياه الأمطار من المواقع واحتجازها، يجب تطبيق العناصر التوجيهية التالية، حسب الاقتضاء:

الرقم	وصف قياس التحكم	نوع التدبير	هدف تدبير الرقابة	مرحلة التنفيذ
1	مستجمعات المياه وتخطيط استخدام الأراضي	دون منشآت	تقليص المناطق غير النفاذة	التخطيط
2	الحفاظ على المناطق الطبيعية	دون منشآت	الحفاظ على هيدرولوجيا الموقع قبل تطويره	تخطيط الموقع/عمليات تحضيرية للبناء
3	التقليل من أعمال الحفر	دون منشآت	الحد من درجة تمهيد الأرض لمنع انضغاط التربة ومنع الانجراف بسبب المنحدرات الشديدة	تهيئة الطبقات في منحدر متدرج/عمليات تحضيرية للبناء
4	مكافحة الانجراف والرواسب	منشآت/دون منشآت	ممارسات مؤقتة للحد من انجراف التربة ومنع انتقال الرواسب إلى خارج الموقع	البناء
5	إعادة التحريج والحفاظ على التربة	دون منشآت	تحسين نوعية النباتات المحلية والتربة الموجودة في الموقع	تخطيط الموقع/عمليات تحضيرية للبناء
6	منع التلوث	دون منشآت	منع اختلاط مياه الأمطار مع الملوثات الطبيعية والبشرية (على سبيل المثال من الرماد البركاني، من محطات الوقود، وتخزين المواد في الهواء الطلق، ومن المواقع العشوائية لتفريغ النفايات، وما إلى ذلك)	التخطيط
7	حصاد مياه الأمطار (GI)	منشآت	تقليل حجم الجريان السطحي من أسطح المنازل عبر تجميعها في براميل أو خزانات لمياه الأمطار أو في صهاريج	ما بعد البناء/التحديث
8	قنوات نقل جريان مياه الأمطار أثناء إزالة الحطام والتلوث، مناطق نباتية (GI)	منشآت	تقليص حجم الجريان السطحي وتحسين الجودة من خلال التسرب والتبخر عبر الغطاء النباتي	ما بعد البناء/التحديث
9	تخفيض الحجم الجوفي (GI)	منشآت	الحد من الجريان السطحي عن طريق التسرب عبر الأرصفة النفاذة، وخنادق التسرب، وحُفر الترشيح، وما إلى ذلك	ما بعد البناء/التحديث
10	تخفيض الذروة ومعالجة الجريان السطحي (GI)	منشآت	الاحتفاظ بكمية من مياه الأمطار لفترة طويلة في أحواض التجميع، والأراضي الرطبة، والبحيرات، وما إلى ذلك	ما بعد البناء
11	الحواجز المائية والسهول المتلقية للفيضان	دون منشآت	الاحتفاظ بمنطقة نباتية مجاورة لمجاري المياه أو الشواطئ أو الأراضي الرطبة	التخطيط/البناء/ما بعد البناء

الرقم	وصف قياس التحكم	نوع التدبير	هدف تدبير الرقابة	مرحلة التنفيذ
12	إعادة تأهيل مجاري المياه	منشآت	تثبيت ضفاف مجاري المياه و/أو منع شق/توسيع القناة للحد من وصول الرواسب وما تحتوي عليه من مواد مغذية من التجمعات الحضرية إلى المصبات	ما بعد البناء/ما بعد التطوير
13	إدارة البلدية لشؤون السكن	دون منشآت	القيام بمعالجة مصدر الملوثات قبل دخولها إلى نظم تصريف مياه الأمطار مثل كنس الشوارع وإزالة الرواسب من الأحواض ومداخل تصريف مياه الأمطار	ما بعد البناء/ما بعد التطوير
14	إدارة الثلوج	دون منشآت	الإزالة ومكافحة الانزلاق والنقل والإلقاء	ما بعد البناء/ما بعد التطوير
15	كشف الإلقاء غير المشروع والقضاء عليه	دون منشآت	منع الملوثات الناتجة عن التوصيلات غير القانونية إلى الشبكة من الدخول إلى نظم تصريف مياه الأمطار بسبب الانسكابات	ما بعد البناء/ما بعد التطوير
16	التثقيف بشأن مياه الأمطار	دون منشآت	جهود البلدية للتأكد من فهم الأفراد كيف أن أفعالهم وسلوكياتهم يمكنها التأثير على جودة المياه.	ما بعد التطوير
17	الإشراف السكني	دون منشآت	برامج البلدية لتحسين ممارسات السكان التي يمكن أن تقلص حجم الجريان السطحي الناتج عن ممتلكاتهم (على سبيل المثال تركيب خزانات مياه الأمطار أو تهيئة الحدائق لاستيعابها، فصل مِيزَاب التصريف، وضع علامات على بالوعات مياه الأمطار، جمع النفايات، تحويل النفايات إلى سماد) أو تحسين نوعيته	ما بعد البناء/ما بعد التطوير

الملحق 2
خطة العمل مع الجدول الزمني لتنفيذ مواد الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية

المادة ذات صلة (الفقرة)	التدابير الرئيسية لمنع التلوث التي يتم تنفيذها في الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية	السنة المستهدفة لتنفيذ التدابير									
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المادة 5 (6 أ)	وضع إطار تنظيمي لتطوير خطط إدارة مياه الأمطار تتضمن تدابير غيرهيكلية وهيكلية للتحكم في مياه الأمطار										
المادة 5 (6 ب)	وضع إطار تنظيمي للتأكد من أن خطط تصريف مياه الأمطار وغيرها من مياه الصرف الصحي (في حالة أنظمة مدمجة لتجميع مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي) تعتمد على حدود التصريف بدلاً من الحدود الإدارية										
المادة 5 (6 ت)	وضع إطار تنظيمي لتنظيم تطوير استخدام الأراضي في المستقبل للحفاظ على أكبر قدر ممكن من هيدرولوجيتها الطبيعية للحد من فيضان مياه الأمطار، وزيادة تسريبها، وتجميع مياه الأمطار حيثما أمكن ذلك للاستخدامات المنزلية أو الصناعية أو أي استخدامات أخرى.										
المادة 5 (6 ث)	وضع إطار تنظيمي لتحديد المصادر التي تساهم في التلوث من خلال مياه الأمطار واختيار التدابير اللازمة للحد من التلوث										
المادة 5 (6 ج)	وضع إطار تنظيمي لوضع برامج مراقبة المسطحات المائية (مثل البحيرات ومجاري المياه والمياه الجوفية وما إلى ذلك)، حسب الاقتضاء، من أجل اتخاذ تدابير التخفيف										
المادة 5 (7 أ)	تنفيذ خطط إدارة مياه الأمطار المعتمدة من خلال النظر في إقامة بنية تحتية خضراء مكملة لشبكات الأنابيب في المناطق الحضرية الحالية والمجهزة بأنظمة تجميع منفصلة، كما وتطبيق الممارسات الإدارية الفضلى في المناطق التي تم تطويرها حديثًا										
المادة 5 (7 ب)	تنفيذ خطط إدارة مياه الأمطار المعتمدة من خلال النظر في إنشاء أنظمة منفصلة لمياه الصرف الصحي البلدية (المياه السوداء من المراحيض والمياه الرمادية ومياه الصرف الصناعي) وعن الجريان السطحي في المناطق السكنية والتجارية والصناعية المطورة حديثًا										
المادة 5 (7 ت)	تنفيذ خطط إدارة مياه الأمطار المعتمدة من خلال الحد من الآثار السلبية لتدفقات مياه الصرف الصحي غير المعالجة المتدفقة من أنظمة التجميع المدمَجة الحالية لمياه الأمطار أو ذوبان الثلوج، ومياه الصرف الصحي المنزلية، ولمياه الصرف الصناعي في نفس الأنابيب										

المادة ذات صلة (الفقرة)	التدابير الرئيسية لمنع التلوث التي يتم تنفيذها في الخطة الإقليمية لإدارة مياه الأمطار في المناطق الحضرية	السنة المستهدفة لتنفيذ التدابير									
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
المادة 5 (8 أ)	القيام بالصيانة الموسمية الكافية لأنظمة جمع مياه الأمطار من خلال الاحتفاظ بقائمة جرد مستكملة للبنية التحتية لمياه الأمطار ومصادر التلوث بالإضافة إلى منشآت تخزين مياه الصرف الصحي										
المادة 5 (8 ب)	القيام بالصيانة الموسمية الكافية لمصارف مياه الأمطار، من خلال تخطيط وتنفيذ الصيانة المنتظمة للطرق، وكنس الشوارع، والصيانة المنتظمة لبالوعات مياه الأمطار وللخطوط الهاتفية المباشرة للاستجابة عند حدوث عواصف مطرية، وصيانة المواقع الطبيعية والمنتزهات										
المادة 5 (8 ت)	القيام بالصيانة الموسمية الكافية لأنظمة جمع مياه الأمطار من خلال إجراء مراقبة منتظمة لكمية مياه الأمطار ونوعيتها في منشآت تجميع مياه الأمطار الرئيسية في المناطق الحضرية										